بدأ الصندوق بممارسة عمليات شراء الارض الفلسطينية او الاستيلاء عليها . ونستطيع ان نقول انه طبق بحذافيره لغاية سنة ١٩٦٧ وكان الخط الواضح ان يتم اولا الاستيلاء على الارض العربية ثم تهجير العرب منها وهذا هو تحقيق للاهداف الصهيونية بعد سنة ٦٧ . وأحب ان اقول انه بعد مضي حوالي عشرين سنة تقريبا على قيام اسرائيل بدأ الاسرائيليون بادخال تعديل على هذا الاتجاه وذلك لاضطرارهم الى سلوك سياسة جديدة معينة في اسرائيل بعد سنة ٦٧ تستهدف او بالاحرى تجيز من ناحية عملية استخدام العرب حيثما لزم الامر داخل اسرائيل للاسباب التي نعرفها وهي اشغال العرب في المناطق المحتلة عن النضال ضد الاحتلال وبنفس الوقت تقوية الاقتصاد الاسرائيلي . اي ان هذا المنع لم يعد واردا الا فيما يتعلق بالصناعات الاستراتيجية او المواقع الحساسة . والسبب وراء هذا التعديل هو الحاجة الى الايدي العاملة من ناحية اقتصادية واستبعادا لاية احتمالات نشوء احتمالات ثورية في المناطق المحتلة . ان المقاطعة المباشرة لاسرائيل لا تلقى اعتراضا من أحد ولكن الاعتراض القائم يتعلق بمقاطعة الاطراف الاخرى التي تتعامل مع اسرائيل أي حتى اسرائيل لم تعد تناقش في حقنا بمقاطعتها مباشرة والنقاش الدائر يتعلق بمقاطعة الاطراف الاخرى ومدى تعاملها مع اسرائيل ، بكلمة اخرى ليس هناك احد ينازع او يناقش حقنا في مقاطعة اسرائيل في الوقت الحاضر وطالما نحن في حالة حرب معها . أما فيما يتعلق بالمقاطعة المستترة والظاهرية ، فنحن متفقون على انها قانونية زمن الحرب سواء ضد الطرف الاخر في الحرب او ازاء الاطراف التي تميز لصالح العدو . أما زمن السلم فقد بينا امكانية ممارستها لاسباب أمنية واستراتيجية عملا بالسوابق الدولية . وفيما يتعلق باحتمال ممارسة مقاطعة مستترة زمن السلم من خلال الانظمة والمؤسسات القائمة طبعا هذه ممكنة لكن أرجو ان نتصور انه اذا كان المقصود ان يقوم الطرف العربي بممارستها ازاء اسرائيل وحلفائها أو أنصارها سواء كانت دولا أو مؤسسات ، فأنا أعتقد انه من الصعب تصور تمرير هذه العملية على المجتمع الدولي وعلينا ان ندرك تماما قوة الاعلام الاسرائيلي وقدرته على استنفاد كل امكانياته الاعلامية للدفاع عن النفس او لمهاجمة الاخصام . أي اني لا اعتقد بامكانية تمرير عملية من هذا النوع على أي طرف في العالم ، والمتوقع ان تقوم ضجة طويلة عريضة ضد مثل هذه العملية تنظمها الاوساط الصهيونية والاقطار المناصرة لها . فضلا عن نقطة اخرى هي انه اذا كنا نتحدث عن مثل هذه الحالة في ظرف السلم ومن الجانب العربي فأنا أقول انه اذا وصل العالم العربي الى مرحلة التصالح الرسمي مع اسرائيل ففي تقديري ان هذا يعني ان العالم العربي قد وصل الى اضعف مراحله وان البلاد العربية ستكون في وضع انهيار نفسي واذا كان الامر في النهاية هو الصلح فان هذا مكسب لاسرائيل وليس مكسبا للعرب ...

د. يوسف صايغ : أرجو أن لا ندخل في هذه التفاصيل الان ويمكن أن نبحثها فيما بعد .

د. منذر عنبتاوي : اذا أنا أؤجل البحث في هذه النقطة لاركز فقط على امكانية المقاطعة لاسرائيل ، انا اعتقد ان المقاطعة المستترة لن تستمر مستترة طويلا وانه في اول مرة نحاول ان نقوم بتحيز عملي ضد اسرائيل او ضد مؤسسات صهيونية او مائلة للصهيونية سوف تثار ضجة كبيرة ضد العرب حول هذا الموضوع .

هاني الهندي : هل هناك نص في ميثاق الامم المتحدة يتعلق بأوضاع المايزة الاقتصادية وحالات الحرب الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية وما هو تأثير ذلك من الناحية القانونية ؟

د. منذر عنبتاوي : ميثاق الامم المتحدة لا يدخل في مثل هذه التفاصيل . ميثاق الامم المتحدة يطرح المبادىء التي يقوم عليها الميثاق ويشير الى ان العلاقات يجب ان تكون بين الدول علاقات ودية وأن لا تلجأ اي دولة لحل خلافاتها مع الدول الاخرى بواسطة استعمال القوة او التهديد بها ، او ان الدول ملزمة بأن تحاول البحث عن الوسائل لحل الخلافات فيما بينها . ولكن هناك اعلانا صادرا عن الامم المتحدة في اوائل الستينات او منتصفها ، ويسمى هذا الاعلان باعلان المبادىء الودية او مبادىء القانون الدولي الودية وينص هذا الاعلان على عدم جواز ممارسة اي دولة من الدول لاجراءات تمييزية في علاقتها مع الدول الاخرى او الضغط على دول اخرى لكي تمارس